الفصل الأول

النظام عبر الإقليمى

وهو النظام الذى يمكننا أن نطلق عليه نظام العصر القديم / الوسيط بمعيار الزمن ، أو النظام الإمبراطورى بمعيار التكوين السياسى / الاجتماعى ، ولكننا نفضل تسمية «النظام عبر الإقليمى» للمفكر الأرجنتينى «إنريك داسل» لأنها تنطلق من معيار جغرافى / إستراتيجى يرتبط بدرجة نضوج الوعى بعالمية كوكبنا الأرضى وهى درجة تقع فى المرتبة الوسطى بين مرتبة العالمية التى نضجت فى التاريخ الحديث بعد ذلك على أساس من العلم الحديث والاقتصاد العالمى الواسع ، وبين مرتبة المحلية الشديدة التى كان قد صنعها النظام الصغير بتعبير ولارشتاين والذى قام فى الجوهر على إقتصادى الصيد والرعى المحدودين والمتقادمين فى الزمن واللذين عجزا عن توفير البنية الاجتماعية الاقتصادية المستقرة لا لنظام عالمى واسع ، ولا حتى لنظام إقليمى كبير نظراً لما تتطلبه ممارسيتهما من ديناميكية للكر والفر أو الهجرة والترحال المستمرين وما يفرضانه من حركة إنسانية سيالة تناقض الاستقرار وما تزكيانه من روح فردية ترفض التعاضد والتلاصق والحاجة إلى التنظيم ومن خشونة فى الطبع وحدة فى المزاج لا تتوافق مع قيم التمدين ولذا فلن نتوقف عندهما متجاوزين تاريخياً إلى النظام عبر الإقليمى .

ولقد قام هذا النظام «عبر الإقليمى» على أرضية نمط إنتاج الزراعة والذى قام بدوره على حامل المجتمع النهرى المنظم والذى يخضع كل فاعلياته ويقيم العلاقات بين أجزائه حسب مقومات نمو الإنتاج الزراعى وما يستلزمه من متطلبات الإستقرار والتكتل والتجانس النسبى التى مكنت من قيام ورسوخ علاقات وتكوينات إجتماعية سمحت بقيام نظام إقتصادى / إجتماعى ومن السيطرة المتزايدة على حركة المجتمع الأمر الذى مكن بعد ذلك لقيام الدولة – الإمبراطورية أحياناً – ولتسهيل قيام النظام عبر الإقليمى المستقر نوعاً ، وإن لم يستطع بالطبع تسهيل قيام النظام العالمى الواسع والحداثى على النحو الذى صار يمثله ذلك المصطلح / المفهوم من دلالة ويجسده من أبنية وتفاعلات ويطرحه من رموز وخطابات فكرية ، وهو النظام الذى كان بحاجة إلى ثورة معرفية جديدة ظل فى انتظارها حتى القرن السادس عشر على الأقل.

وهنا يمكن الإدعاء بأن ما شهده التاريخ الإنسانى قبل هذا القرن رغم تعددية الحضارات وصراع الإمبراطوريات الكبرى وهيمناتها لم يتجاوز أبنية وآليات عمل النظام عبر الإقليمى والذى يستقر على نوع من التوازن بين الفاعلين الكبار المترامين فى أركان العالم والمنعزلين فى أقاليمه المختلفة بحيث تدور أهم التفاعلات وأكثرها

كثافة داخل كل إقليم بمفرده حيث يبدو الإقليم الواسع هنا وكأنه الفضاء العام للنظام كله . بينما تبقى التفاعلات فيما بين هذه الأقاليم داخل النظام عبر الإقليمى أقل أهمية على المدى الطويل وفى الحالة الطبيعية ولا يحدث لها أن تتكثف وتزداد أهمية اللهم سوى فى تلك اللحظات الدرامية والإستثنائية فى تاريخ العالم عندما يكون بصدد عملية تحولية كبرى بإلهام عقيدة دينية أو صعود إمبراطورى غير مسبوق يتم خلالها كسر وجود النظام الإقليمى وإخضاع مركزه وأطرافه معاً لسيطرة الإقليم الصاعد أو الإمبراطورية النازعة إلى الهيمنة ، وهى لحظات تبقى نادرة فى التاريخ سواء قبل الميلادى أو ما بعده حتى بداية العصر الحديث إذ ربما لم تتكرر سوى مرات قليلة : مثلاً عند الإكتساح الفارسى لمصر أو لليونان ، ثم إكتساح الإمبراطورية المقدونية على يد الإسكندر الأكبر للشمال الإفريقى ومصر وفارس ثم إكتساح روما لهذا الفضاء المنتمى للعالم المتوسطى القديم كله . وبعد ذلك صعود الخلافة العربية الإسلامية بإلهام العقيدة الإسلامية التوحيدية وهيمنتها على أغلب الإمتداد الإمبراطورى الرومانى فى العالم القديم بعد إندحار روما الغربية وإسلام فارس وفى سياق الصراع مع الإمبراطورية الرومانية الشرقية وبيزنطه فى قلبها حول المسيحية حتى كان سقوط بيزنطه أمام السلطنة العثمانية فى بداية موجة الهيمنة الثانية للإسلام والتى استمرت فى بداية العصر الحديث وإن ظلت تتعرض للتآكل على نحو تدريجى أدى بها إلى السقوط مع رسوخ أبنية العصر الحديث لأنها الأمبراطورية الإشكالية فى الحقيقة إذ إستمرت هيمنتها السياسية والعسكرية فى القرون الثلاث الأولى من العصر الحديث رغم البنية التقليدية التى كانت تقوم عليها فى العلم والتنظيم ولذا فقد كان محتماً سقوطها فى النهاية سقوطاً دراماتياً مع الحرب العالمية الأولى بعد رحلة طويلة من الركود والتراجع حملت فيها لقب «رجل أوربا المريض» وأغلب الظن أن المرض كان فى القلب ، أى فى النموذج المعرفى الذى قامت عليه .

بل وحتى فى كل هذه اللحظات التحولية الدرامية ظلت الصين بحضارتها العريقة ، والهند فى إمتدادها الشاسع فى شبه استقلال لم تنل منه إلا إحتلالات محدودة لبعض مناطقهما القريبة من العالم القديم من قبل القوة المغولية فى هجومها الكاسح السريع والمؤقت ، وإسلام بعض رعاياهما فى هذه المناطق القريبة بعد حملات إسلامية قليلة على تخومهما وبعض التبادلات التجارية العربية الإسلامية معهما والتى كانت تمثل محوراً مهماً من محاور عملية التثاقف بين الحضارات فى العالمين القديم والوسيط الأمر الذى أوجد حضوراً إسلامياً بهما ، وخاصة بالهند ، ولكن دون الإدعاء بهيمنة المسلمين عليهما .

وفى هذا السياق التاريخى الطويل كانت هناك هيمنات متتابعة أحادية أو ثنائية أو ثلاثية أو ربما أكثر ؛ فحضارات شرقية إمبراطورية ثلاث أساسية مثلت مراكز أو

أقطاب هذا النظام عبر الإقليمى فى التاريخ قبل الميلادى وهى مصر الفرعونية وفارس والصين فى الشرق الأقصى .

وفى القرون السبع الميلادية الأولى تشكلت ثنائية إمبراطورية بين الصين المستمرة فى الهيمنة على الشرق الأقصى ، والإمبراطورية الرومانية الصاعدة فى الغرب حول المسيحية ثم المسيحية الشرقية فى القسطنطينية ، مع وجود أقل لفارس التى أسلمت بنهاية هذه الفترة .

وفى القرون الثمانى التالية وحتى نهاية القرن الخامس عشر كان هناك ما يشبه مثلث حضارى إكتملت أضلاعه عبر هذه الفترة نفسها وفى أوقات متتالية وليست متزامنة . فالصين كانت لا تزال مستمرة فى الشرق الأقصى تكمل مسيرتها الطويلة شبه المستقلة ، أما الخلافة العربية الإسلامية فقد كانت الفارس الأساسى واللاعب الأكبر فى هذه المرحلة عبر عدة مراكز متتالية بدأت فى الحجاز لفترة قصيرة جداً ، وانتقلت سريعاً إلى دمشق لنحو المائة عام ، ثم إلى بغداد فى أقصى إمتداد لها وأعلى مراحل هيمنتها لنحو ثلاثة قرون ، ثم إلى القاهرة بعد سقوط بغداد ولنحو ثلاثة قرون أخرى اضطلعت فيها مصر بدور الركن فى الحضارة العربية ضد الحملات الصليبية المتتالية ، ثم الهجمات التترية المتوحشة والعاصفة وذلك فى عهدين متتاليين هما الأيوبى ثم المملوكى قبل أن تسلم الراية إلى القوة التركية الصاعدة فى العالم الإسلامى . وكان الفاعل الثالث هو القوة – يصعب وصفه بالحضارة – المغولية فى آسيا الوسطى فهى قوة رعوية فى الأساس تقوم فى بنائها على نوع من الاقطاع العسكرى حيث المهارة القتالية الفائقة والقدرة على تنظيم المقاتلين وقيادتهم هى مرتكزات الترقى وأسس حيازة المكانة وحيث المجتمع المغولى نفسه مجتمع عسكرى يعيش على اقتصاد الغزو وممارسة القتال كراً وفراً هى الوسيلة الأهم – إن لم تكن الوحيدة – لإكتساب العيش . ولقد شهدت القوة المغولية نمواً سريعاً فى القرن الثانى عشر الميلادى مكنتها فى القرن التالى من إجتياح أجزاء عديدة فى العالم العربى الإسلامى بعد أن كانت قد سيطرت على آسيا الوسطى ، وكانت نقطة الذروة فى صعود هذه القوة الرعوية هى منتصف القرن الثالث عشر حينما أسقطت الخلافة فى بغداد قبل أن تتحطم موجتها العاتية على صخرة مصر المملوكية . وإذا كان لهذه القوة المغولية من أثر مستمر فهو نقلها للإسلام إلى تخوم الصين ، وإلى شبه القارة الهندية بعد أن كان المغول أنفسهم قد إعتنقوا الإسلام بعد هزيمتهم فى مصر فأخذوه معهم بعد ذلك إلى كل مكان ذهبوا إليه وخاصة الهند .

ويبقى السؤال المهم حول أوربا إجمالاً وكيف كانت فى هذه الفترة التى يطلق عليها فى سياق التاريخ الأوربى – أو ثلاثة أرباعها على الأقل – العصور الوسطى المظلمة ؟

ويجيبنا هنا بيتر تيلور ، وكولن فلنت على نحو مستفيض فيقولا[٦] :

لقد كانت أوربا حتى سنة ١٥٠٠م تعيش فى حالة من التجانس الثقافى ولكنها منقسمة سياسياً ، فهى تحت إمرة البابوية الرومانية كانت تؤلف حضارة أوربية مسيحية إلا أن سلطة الكنيسة الدنيوية كانت محدودة ولذا فأوربا أنذاك كانت تشكل إمبراطورية إسمية تطالب بميراث الإمبراطورية الرومانية المقدسة بزعامة المانيا ، ولكن نفوذ هذه الإمبراطورية لم يشمل سوى جزء بسيط من القارة الأوربية ، وحتى فى هذا الجزء البسيط كانت سلطتها مطوقة ومحدودة فلقد كانت أوربا خليطاً معقداً من الكيانات التراكبية والأقاليم الواقعة تنتظم عبرها السلطة الحكومية .

ومن الوجهة الجغرافية شهدت هذه التركيبة المعقدة مجموعة منوعة من النظم والمقاييس فهناك أولاً : التطلعات العالمية البابوية والإمبراطورية الرومانية المقدسة التى وإن كانت قد فشلت فى إقامة إمبراطورية مركزية الحكم إلا أنها ساعدت على الحفاظ على وجود عالم سياسى أوربى مميز . وهناك ثانياً وفى الاتجاه النقيض ذلك النزوع المفرط فى المحلية والمتمثل فى وجود العشرات من السلطات السياسية الصغيرة المتناثرة فى أرجاء أوربا من طبقات للفرسان ومن مدن مستقلة ناشئة ، ومن أسقفيات ودوقيات وهى جميعاً كانت تتمتع بدرجة من الاستقلالية فى تصريف أمورها . وهناك ثالثاً روابط وإن كانت مخلخلة تصل النظم المحلية بالمؤسستين العالميتين : الإمبراطورية والبابوية وذلك من خلال التراث والتقاليد الإقطاعية السائدة فى أوربا العصور الوسطى . وعلى هذا فإن وصف أوضاع أوربا فى تلك الأوقات بالأوضاع المركبة لا يؤدى المعنى كاملاً فالمسألة كانت أكثر تعقيداً من ذلك إذ قدر عدد الوحدات السياسية المستقلة فى أوربا فى تلك الفترة بما يزيد على ١٥٠٠ وحدة . إذن كيف خرج من هذا الوضع المعقد عالم الدول الإقليمية ؟

بالتأكيد ليس علينا أن نفترض أنه كان من المحتم أن تتركز السلطة فى النهاية فى نطاق جغرافى مفرد ما بين المحلية والعالمية . فلقد افترض «تيلى» وجود خمسة بدائل أمام أوربا سنة ١٥٠٠م : إحتمالان فى مصلحة المحلية إما فى شكل نظم إقطاعية مفككة أو شبكة من المدن التجارية الجديدة المفككة أيضاً . ثم إحتمالان لمصلحة العالمية إما فى شكل إتحاد كهنوتى «ثيوقراطى» أو إمبراطورية سياسية مركزية الحكم. وأخيراً احتمال قيام نمط من الدول «متوسطة الحجم» . وإذا نظرنا إلى الوضع الأوربى نظرة مدققة سنة ١٥٠٠م فسوف نرى أن الإحتمال الأخير كان أكثر البدائل توافقاً مع التحولات الاقتصادية الحادثة عند ظهور النظام الرأسمالى ومع الثورة العسكرية التى غيرت طبيعة الحروب فى تلك الفترة .

وفى هذا السياق الأوربى حدثت النقلة المهمة بعد سنة ١٥٠٠م فى علاقة الإنسان بالأرض ، والأرض بالسلطة والسلطة بالدولة . لقد كانت العلاقة بين السيد الإقطاعى ورعاياه – حسب چان چوتمان[٧] علاقة شخصية تقوم على الحماية والخدمة ، ولم تكن ترتكز على الأراضى . على أنه عندما اقترنت الأراضى بالسيادة أصبح هناك أساس قانونى لنظام الدولة الحديثة وقد حدث هذا خلال القرن التالى «السادس عشر» وتوج هذا التحول بمعاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨م والتى عادة ما تفسر بأنها ميلاد القانون الدولى الحديث والدولة القومية الحديثة . فلقد أعترف فى هذه المعاهدة بأن كل دولة «صاحبة سيادة» على أراضيها بحيث يصبح أى تدخل فى شئونها الداخلية خرقاً للقانون الدولى . وكانت النتيجة أن برزت إلى الوجود خريطة أوربية مقسمة إلى قرابة الثلاثمائة من الكيانات ذات السيادة على أراضيها وقد مثل ذلك الأساس الأقليمى الأول لمنظومة العلاقات بين الدول الحديثة أو أول خريطة سياسية للعالم الحديث . فلقد غابت أوربا طيلة العصور الوسطى إذن لتهب العالم عصرة الحديث .

* * *

وإذا كان نموذج المعرفة / نمط الانتاج فى هذا السياق التاريخى الطويل قد فرض نظامه التاريخى «عبر الإقليمى» فإنه فى الوقت نفسه قد فرض شرعيته بإلهام من تجلياته الفكرية المصاحبة ومفهوماته الرئيسية الحاكمة . هذه التجليات قامت بالأساس على نشاط روحى تسميه الكاتبة والراهبة البريطانية كارين أرمسترونج «منطق الروح» وذلك فى كتابها القيم الصادر عن دار سطور بعنوان «معارك فى سبيل الإله» عام ٢٠٠٠م . وهو المنطق الذى يقوم – فى إعتقادنا – على الدين غالباً كمتصل وإن طغت عليه بعض بؤر نشاط عقلى من حكمة الشرق القديم أو إشراقات الفلسفة اليونانية سابقة له أو لاحقة عليه حيث توحى طبيعة الأبنية الإجتماعية والعلاقات الإنسانية والمؤسسات السياسية القائمة على هذا النمط الإنتاجى «الزراعى» برؤية وجودية كمونيه إستاتيكية وإن كانت شفافة ترى الذات الإنسانية وتشعر بها كنقطة فى سياق الوجود الأشمل وكجزء من أجزائه تتماهى فيه ومعه ولا تنفصل عنه بل تنعكس عليه فى ظواهره وإيقاعاته وحركات كواكبه ونجومه حسبما تتبلور الروح التقليدية غير الدينية ، أو تشعر بالتمايز عنه ولكن دون تعالٍ عليه أو قدرة على عادة ، أو حتى تصور إعادة صياغته بل فقط حسن إدارته فى إطار نموذج الاستخلاف الذى تبلوره الرؤية الدينية للعالم .

وهنا يمكننا تحديد سمتين أساسيتين للنشاط الفكرى المصاحب لهذا النظام التاريخى عبر الإقليمى ميزتا طريقته فى التعبير عن حضوره ، ونزوعه إلى تأكيد شرعيته ؛

- **السمة الأولى** هى اللا تمركز على صعيد نقطة الإنطلاق الجغرافى إذ يتسم النظام عبر الإقليمى نفسه بحركية أقطابه فلم يعرف ظاهرة المركز الواحد المستقر أو التمركز الشديد ، ولذا فقد تعددت مراكزه الفكرية وشهدت حركية ملموسة فى جغرافية العالم القديم . فقد كانت هناك مثلاً حكمة الشرق القديم فى مصر وبابل ملهمة لتكويناتهما السياسية ومبررة لهما على نحو بعيد فقد كان هناك إله معبود لصعيد مصر ، وكذا لدلتاها وقد إستلزم التوحيد السياسى التوحيد الدينى ومن هنا كانت السيادة الدينية لعبادة أمون رع ، ثم لتوحيدية إخناتون التى لم تلبث إلا قليلاً ومع إنهيارها كان التفكك السياسى . والمهم هنا أن تكوين مصر السياسى قد نهض فى أحد أبعاده وتأثر بالبعد الدينى أو الميتافيزيقى وحسب كارين أرمسترنغ «بمنطق الروح» الذى شغل وألهم العقل المصرى أنذاك والذى أنبنى على أساس مكونات دينية أو ميتافيزيقية بالأساس ، وأحكام أخلاقية وسلوكيات دنيوية ومعرفة محدودة سحرية أو بالأكثر تقليدية . ولقد كانت هذه المكونات جميعها مبررة للوجود السياسى لمصر أنذاك ، ولدورها فىّ النظام عبر الإقليمى .

وقد كانت هناك أيضاً المدرسة الفلسفية اليونانية فى أثينا حول الفلاسفة الكبار من طاليس حتى أرسطو حيث أمتدت إنشغالاتهم من الوجود إلى الطبيعة إلى المعرفة فى مرحلة هى هى أخصب مراحل الإبداع الفلسفى فى التاريخ الإنسانى إستلهمت بعض مقومات حكمه الشرق القديم ، وألهمت هذا الشرق نفسه عندما صار عربياً إسلامياً . وكان فى موازاة ذلك حكمة الصين حول كونفوشيوس ، وفارس حول مازدا وزرادشت وغيرهما . وبعدهما بقليل كانت هناك المدرسة السكندرية حول أفلوطين الذى قام بعملية توفيق تاريخية وفكرية مهمة بين الفلسفة اليونانية والإيمان المسيحى تشبه كثيراً ما قام به بعد ذلك الفيلسوف العربى ابن رشد من توفيق بين الفلسفة اليونانية نفسها وبين العقيدة الإسلامية .

والملاحظ هنا أن جميع هذه المدارس الفكرية / الفلسفية / الدينية قد توارثت النفوذ ربما توازت أحياناً ، وتعاقبت كثيراً ، أثرت وتأثرت ، صعدت وتدهورت ولكن دونما «تمركز» أو إدعاء بالمركزية على النحو الذى إدعاة الغرب المعاصر داخل النظام العالمى الحديث وبإلهام تجربة الحداثة فيما يسمى «نزعة التمركز الغربى» التى قامت وبأثر رجعى ، كما سوف نرى ، بتثبيت الفلسفة اليونانية كنقطة إنطلاق تاريخى لهذه النزعة المتمركزة . ولقد أثرت هذه الروح اللامتمركزة إيجابياً فى عملية التثاقف بين الحضارات جميعاً بسلاسة حيث إن كل من الشرق والغرب قد استطاع فى لحظة صعوده أن يقدم الآخر إلى نفسه من خلال إكتشاف تراثه هو - أى تراث الآخر - وتعريفه به على نحو يتيح له أن يبدأ فى مرحلة إعادة البناء : العرب فعلو

ذلك مع أوربا العصر الوسيط عندما قام ابن رشد والفارابى وغيرهما بترجمة الفكر اليونانى وأعماله الكبرى والإضافة إليها عبر محاولة التوفيق بينها وبين الإسلام ، ومن خلالها تم وصل العقل الأوربى – إذا اعتمد عليها فى نهضته الحديثة – بجذره اليونانى القديم . وفى المقابل ساهمت أعمال المستشرقين – الجادين والأكثر نزاهة قطعاً – وجهود الأثريين الغربيين فى القرنين التاسع عشر والعشرين فى إعادة تعريف العرب المعاصرين بكثير من جوانب تراثهم كمقدمة للنهضة العربية الثانية ، بل أن شامبليون بفكه لرموز «الهيروغليفية» قد أسهم مساهمة كبرى بتعريفنا بالتراث المصرى ذاته .

– **وأما السمة الثانية** فهى الدائرية على صعيد «الذكاء التاريخى» إذ أن التاريخ يمكن تقسيمه على صعيد هذا الذكاء إلى مرحلتين متمايزتين تفصل بينهما لحظة انبثاق الحداثة كمشروع تاريخى مركب وشامل أحدث تغيراً حاسماً فيما يتعلق بمفردات البيئة الخارجية ، وفى طبيعة الإرادات الفاعلة فيها .

ففى المرحلة الأولى الممتدة فى عصور طويلة سابقة لمشروع الحداثة ، وعلى تباين هذه العصور فيما بينها، تمحورت مفردات البيئة التاريخية حول الفرد الحاكم ، أو الأسرة / البيت الحاكم ، أو الفكرة الملهمة الحاشدة وخاصة الدين . فكان لهذا الثلاثى بالأساس القدرة الفائقة على صناعة العالم السياسى . فهذا الحاكم يوحد القطرين فتنشأ وطنية مصر التاريخية ، وذاك يبنى الأهرامات فترسخ على أرضها حضارة شامخة لا تزال تكافح الزمن «التاريخ» . ثم يأتى حاكم أخر تعوزه الرؤية ، أو تنقصه الإرادة فإذا بمصر تحت سيطرة قبائل من الرعاة الشرقيين «الهكسوس» وهكذا. وعلى صعيد الأسر أو البيوت الحاكمة نجد فارقاً هائلاً بين الأسرة الفرعونية الثامنة عشرة أسرة أحمس وتحتمس التى حررت مصر من الهكسوس وأعادت صياغة نظريات الأمن والاستراتيجية القديمة فى مصر ، والتى لا يزال بعضها إلى الآن يتسم بالجده والعمق ، وبين الأسر من السادسة والعشرين وحتى الثلاثين حيث حكم النوبيون ، والليبيون إن ضمناً أو صراحة وسمعنا أسماء «بعنخى» ، و «ششنق» ملوكاً لمصر ، قبل أن يتكرس إحتلالها فارسياً ثم يونانياً مع سقوط مصر الفرعونية القديمة/ العظيمة . بل نجد هذا التباين داخل الأسرة الواحدة والممتدة فشتان مثلاً بين الأسرة الأموية فى بدايتها وفى نهايتها ، والعصر العباسى الأولى حيث سطوة أبى العباس ، وامتداد الرشيد ، وانفتاح المأمون وقوة المعتصم ، ثم الثانى حيث لا شئ سوى الضعف والتمزق ، وحيث بداية هيمنة نموذج «السلطة الرعوية» على التاريخ العربى.

وعلى صعيد الفكرة كانت هناك فكرة السمو لعرق ما ، أو التفوق لجماعة ما ملهمة للإسكندر فى تشكيل إمبراطوريته ، كما كانت فكرة الدين قادرة على تعبئة

أقوام وحشدها معاً ، وأيضاً على تمزيق جماعة واحدة بين فرق وشيع ، فقد تعذبت روما بالمسيحية ودخلت فى صدام مع كل مستعمراتها المسيحية قبل أن تؤمن بها ، بينما اجتمعت قبائل العرب على ما كان بينها من ثارات حول الإسلام ، وما هى إلا سنوات قلائل حتى تحول بدو العرب إلى فاتحين متحضرين أصحاب رسالة خرجوا لينشروها فى العالمين .

هذا بالنسبة لمفردات البيئة التاريخية ، أما طبيعة الإرادات الفاعلة فيها فقد إتسمت بالتغير الشديد على النحو الذى ذكرناه فى هذه المرحلة فالفاعلون فى حالة تبدل سريع بين قوة وضعف لأنهم يفعلون باعتبارهم أفراداً ، أو أسراً ، أو حتى أفكاراً ولذا فهم ينزلون إرادتهم على التاريخ بشكل مباشر يؤثر سريعاً ، وينتهى أثره سريعاً أيضاً دون قدرة على صياغة أبنية تاريخية يمارسون فعلهم من داخلها وتكون قادرة على الإحتفاظ بمقومات هذا الفعل إلى مدى طويل وعلى نحو مؤثر ، وبالأخص فعل الهيمنة ، والتقدم إلا بقدر محدود وأجال قصيرة محكومة بالعمر البشرى .

أما المرحلة الثانية فقد اصطبغت بصبغة الحداثة التى دشنتها ، فالأخيرة بناء تاريخى شامل : اجتماعى / سياسى / اقتصادى تأسس على مرحلة جديدة فى العلم الذى هو بدوره أكثر أبنية التاريخ إستقراراً واستمراراً لأنه يقوم سواء فى تطوره أو فى تأثيره على التراكم . ومن هنا فإن التراكم المعرفى لدى أمة يعنى بالضرورة – رغم تبدل الحكام وتعاقب الإيديولوجيات – تراكماً تاريخياً . فبدءاً من هذه اللحظة تحول التاريخ إلى أبنية متمايزة للتقدم حيناً ، وللتخلف أحياناً أخرى حسب المواقف من العلم التى باتت بالضرورة مواقف من التاريخ . ومن هنا أصبحت الدولة القومية / الوطنية هى وحدة الفعل الأساسية ، كما أصبح الاستقرار النسبى وليس التغير المستمر والانقلابى هو طبيعة الإرادات الفاعلة فى التاريخ . ومن ثم نشأ واستقر نمط جديد من الذكاء التاريخى يمكن تسميته بالذكاء التاريخى الخطى وهو الذكاء الصانع للعصر الحديث أو «للحداثة» كتجربة تاريخية تتمتع بالإستمرارية ، وفلسفية تتسم بالموضوعية والعقلانية ، ومن ثم «للنظام العالمي الواسع» الذى استمر مهيمناً على العصر الحديث ، والذى نرصد – سريعاً – تحولاته على الصفحات التالية .